أثر مبدأ الشفافية في تحقيق الاصلاح المالي

The impact of the principle Of transparency in achieving financial reform

م.م. زينب راضي عبد

كلية القانون – جامعة الفراهيدي

Zainab.abd@uoalfarahidi.edu.iq

الملخص:

دراسة مبدأ الشفافية من اجل تحقيق الاصلاح المالي قد ظهر نتيجة تغير دور الدولة من دولة حارسة هدفها الأساسي هو توفير الأمن الداخلي والخارجي إلى تحقيق اهداف اقتصادية واسعة بل ذهبت إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي والذي تعاني منه الدول بشكل كبير وخاصة الدول النامية، لذا ينبغي اولاً معرفة المقصود بالشفافية والتي تعني الافصاح والوضوح واتاحة المعلومات الادارية والمالية إلى المواطنين واصحاب المصالح من أجل ان يمكنهم من الاطلاع على كيفية الادارة الموارد المالية، لذا ينبغي إن نسلط الضوء على ضرورة تفعيل الدور الرقابي ومنع الفساد وتحسين دور استخدام الموارد المالية ويتم ذلك من خلال الاطلاع على المعلومات وايضاً من خلال تعزيز الثقة في النظام المالي ويكون ذلك من خلال مكافحة الفساد وسوء استخدام الإدارة من خلال تحفيز الإصلاحات الاقتصادية وايضا نشر البيانات المالية مما يؤدي إلى تسهيل في تنفيذ الإصلاحات المالية وتدعم مبدأ الشفافية، ينبغي الإشارة إلى إن مبدأ الشفافية يعد من الوسائل الاساسية من أجل تحقيق الإصلاح المالي لذا ينبغي أتخاذ إجراءات قانونية صارمة والتزاماً حكومياً وايضا ضرورة تفعيل رقابة الشعبية من خلال مراقبة الاداء المالي من شأن ذلك ان يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ولا يسعنا إلا إن نقول مبدأ الشفافية قد يواجه تحديات منها نقص الوعي المالي لدى المواطنين وايضاً عدم الالتزام بالقوانين والمعايير الدولية وايضاً ضعف الانظمة الرقمية التي تسهل عمية الافصاح المالي.

الكلمات المفتاحية: الشفافية، الرقابة، الفساد، الاصلاح، المالي.

Abstract:

The study of the principle of transparency in achieving financial reform has emerged as a result of the changing role of the state—from being a guardian state primarily focused on ensuring internal and external security to pursuing broad economic goals. It has also extended to addressing the issue of financial corruption, which significantly affects many countries, especially developing ones Therefore, it is essential first to understand the concept of transparency, which refers to disclosure, clarity, and the availability of administrative and financial information to citizens and stakeholders, enabling them to monitor how financial resources are managed. Hence,

emphasis should be placed on the necessity of activating oversight mechanisms, preventing corruption, and improving the use of financial resources. This can be achieved by accessing relevant information and strengthening trust in the financial system through combating corruption and administrative misuse, encouraging economic reforms, and promoting financial data disclosure. These measures facilitate the implementation of financial reforms and support the principle of transparency. It is important to highlight that transparency is one of the fundamental tools for achieving financial reform. Therefore, strict legal measures, strong government commitment, and active public oversight of financial performance must be enforced. Such efforts can lead to social justice and sustainable development. However, it must be acknowledged that the principle of transparency may face challenges, including a lack of financial awareness among citizens, non-compliance with laws and international standards, and weak digital systems that facilitate financial disclosure.

Keywords: transparency, oversight, corruption, reform, financial.

المقدمة

يحظى موضوع الشفافية في الاصلاحات المالية أهمية كبيرة وتسعى الدول الى تحقيق هذه الغاية من أجل مكافحة الفساد والذي يعد ظاهرة عالمية متفاوتة الحد بين دول العالم لما يترتب عليه من أثار سلبية، ويعد غياب الشفافية يشكل عقبة إمام الإصلاحات المالية ويؤدي إلى تفاقم المشكلات المالية وضعف الثقة في المؤسسات وتباطؤ عجلة التنمية فإن توافر الشفافية في الإصلاحات المالية يؤدي إلى رفع في مستوى المعيشة وتحسين الاوضاع على الصعيدين السياسي والاقتصادي في الدولة بل إن الشفافية في الاصلاحات المالية أصبحت الحاجة اليها ملحة في العراق اكثر من ذي قبل من أجل زيادة القدرة الانتاجية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي ومن أجل مشاركة الموارد غير النفطية في دعم الإيرادات العامة، وتؤدي الشفافية إلى استقرار الوضع المالي في الدولة ويكون ذلك عن طريق جهود برامج النزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي.

اولا: اهمية البحث: يعد مبدأ الشفافية أحد الركائز المهمة لتحقيق الإصلاح المالي ويكون ذلك من أجل مكافحة الفساد المالي والإداري ويتم ذلك من خلال تقليل فرصة التلاعب بأموال الدولة وتوفير البيانات المالية القابلة للتدقيق والمحاسبة، ويكون ذلك من خلال الرقابة على نشر التقارير المالية بانتظام، وايضاً تعزيز الثقة والمصداقية يكون ذلك من خلال اتاحة المعلومات للجميع.

ثانيا: هدف البحث: يهدف البحث إلى استكشاف العلاقة بين الشفافية المالية والاستدامة الاقتصادية، ودور الشفافية في تعزيز الكفاءة المالية وتقليل الفساد، وايضا دراسة الاصلاح المالي في العراق.

ثالثا: مشكلة البحث: رغم الاهمية التي يقدمها بحث أثر الشفافية في الإصلاحات المالية إلاّ أن ذلك لا يعني إن هنالك مشاكل تواجه العديد من الدول من أجل تحقيق مبدأ الشفافية في الاصلاحات المالية ومنها:

١. هل تؤثر الشفافية في الإصلاحات المالية؟

٢. مدى دور الهيئات المستقلة في تحقيق الشفافية للإصلاحات المالية؟

٣. كيفية إصلاح النظام الضريبي في العراق؟

رابعا: شكلية البحث: يقسم البحث إلى مبحثين نتناول الحديث في المبحث الأول التعريف بمبدأ الشفافية ودورها في تعزيز الإصلاح المالي ويقسم المطلب إلى فرعين الفرع الأول تعريف مبدأ الشفافية إما الفرع الثاني تعريف الإصلاح المالي، إما المطلب الثاني الاساس الدولي والاساس الداخلي لتحقيق مبدأ الشفافية في الاصلاح المالي، إما بالنسبة إلى المبحث الثاني فقد تحدثنا عن التنظيم القانوني لمبدأ الشفافية في الإصلاح المالي المطلب الأول تحديات تحقيق مبدأ الشفافية المالية أما بالنسبة إلى المطلب الثاني الشفافية الضريبية واصلاح النظام المالي في العراق.

المبحث الأول: التعريف بمبدأ الشفافية ودورها في تعزيز الإصلاح المالي

يقسم المبحث إلى مطلبين نتناول الحديث في المطلب الأول عن التعريف بمبدأ الشفافية والإصلاح المالي ويقسم المطلب إلى فرعين الفرع الأول تعريف مبدأ الشفافية إما الفرع الثاني تعريف الإصلاح المالي، إما المطلب الثاني الجهود الدولية والمحلية لتحقيق مبدأ الشفافية في الاصلاح المالي.

المطلب الأول: التعريف بمبدأ الشفافية والإصلاح المالي

يقسم المطلب الى تعريف مبدأ الشفافية والإصلاح المالي ويقسم المطلب إلى فرعين الفرع الأول تعريف مبدأ الشفافية إما الفرع الثاني تعريف الإصلاح المالي

الفرع الأول: تعريف مبدأ الشفافية

الشفافية لغة تعني القدرة على ابصار الأشياء الموضوعة خلف الشيء يعني رؤية هذه الاشياء ومعرفة حقيقتها وهي مشتقة في اللغة العربية من شف يشف وشفاف بفتح الشين وكسرها أي بمعنى رقيق، وبالتالي فإن الشفافية تكون نقيض السرية والتي تعني أزالة الستار عن الافعال المخفية عن قصد[١].

ورغم عدم وجود تعريف شامل يحدد المقصود بالشفافية ولكن يمكن القول بانها "القدرة على الكشف عن ما يجري داخل منظمات القطاع العام من خلال الاجتماعات المفتوحة والتسجيلات العلنية واجراءات الحماية الصارمة"، أو قد يقصد بها "الوصول الى المعلومات لا يعني الكثير اذا لم يكن الناس على علم بوجودها وبكيفية الوصول اليها، كما لا يعني توفر المعلومات الشيء الكثير اذا كانت كلفة الوصول اليها غير معقولة من حيث الوقت والمال واذا لم تكن المعلومات مواتية للمستخدم"[٢]، وقد يكون المقصود بالشفافية وضوح وفهم القواعد التشريعية والتنظيمية وسهولة الاطلاع على الممارسات الفعلية كمن ينظر من خلال نافذة ذات لوح زجاجي شفاف في غاية النظافة، ومن خلال التعريفات القادم ذكرها يتضح إن الشفافية تتبناها التشريعات من أجل الوصول إلى النزاهة والاستقامة من أجل ان يكون كل من لا يراعي القواعد للجهات التي تتحمل المسؤولية وتعرضها للمحاسبة [٣]، قد تعني الشفافية الحد من السياسات والاجراءات غير المعلنة والتي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور بها بشكل واضح لذا فإن اصلاح مؤسسات الدولة يعد خطوة اساسية من أجل جعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية [٤].

الفرع الثاني: تعريف الاصلاح المالي

الاصلاح لغة يعني جعل الشيء أكثر اصلاحاً وقد يعني الاصلاح الرغبة في تغيير ما هو قائم والاصلاح في اللغة من فعل صلح وصلاحاً وصلوحاً يعني الشيء الذي زال عنهُ الفساد، والمال باللغة وهو كل ما تملكه الانسان [٥] وقد سمي بذلك لكونه مائلاً وزائلاً وهو مفرد وجمعه أموال يجوز فيه التذكير والتأنيث وإن لفظة مالية هو أسم مؤنث منسوب إلى مال وفي قوله تعالى الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون [٦]، وقد عرفت المالية بأنها الحسابات التي تسجل العمليات على السندات والاسهم وعلى المؤن في حال انخفاضها المفاجئ في اسعار نوع او اكثر من الاصول [٧]. إما بالنسبة إلى تحديد المقصود بالإصلاحات المالية من الناحية اصطلاحاً ويكون جزء من الاصلاح الشامل والذي يشمل الاصلاح الاقتصادي ويحقق نمو في معدلات الاقتصادية سلسلة من الاجراءات المعتمدة لتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته ويقصد به جميع الاجراءات التي تتخذها الدولة من اجل معالجة الاختلالات التي تعاني منها الدولة مثل الاختلال في النظام الضريبي أو الاختلال في قانون الموازنة او الاختلال في قانون الرسوم او غيرها والتي تعود بأثار سلبية على المجتمع [٨]، وبذلك فان الاصلاح المالي يكون مرتبط بالإصلاح الاقتصادي ويقصد به الإجراءات التي تتخذها الدولة وتؤدي إلى احداث تغيرات جوهرية في اساليب تعبئة الموارد واعادة توزيعها على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد من أجل تحسين الوضع الاقتصادي [٩]، اما بالنسبة الى مشروع الاصلاح الاقتصادي العراقي فقد عرفه اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وفقا لمبادئ الاقتصاد الحديثة [١٠]، ومن كل ما تقدم ذكره يمكن تعريف الشفافية في الإصلاحات المالية بانها مدى امكانية الوصول الى المعلومات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة بما يسهل على أصحاب المصالح فهم كيفية يتم إدارة الإيرادات العامة وكيف يتم عملية الانفاق من أجل تقييم الأداء المالي وايضاً أمكانية المساءلة، ومن خلال التعريف المتقدم ذكره لكي تتحقق الشفافية في الاصلاحات المالية ينبغي أن تتوافر شروط:

١. ضرورة إدراج الشفافية في الانظمة والقوانين والتعليمات ويكون ذلك من خلال معالجة نصوصها الغامضة واعلانها للمواطنين وايضا تفعيل دور المجتمع المدني للعمل على رفع شعار مكافحة الفساد وتطبيق الشفافية في الاصلاحات المالية.

٢. تتطلب الشفافية توافر الديمقراطية في المجتمع من اجل الوصول الى المعلومات من خلال وضع قوانين حرية المعلومات.

٣. ضرورة تعزيز دور أجهزة الرقابة من قبل الهيئات مستقلة.

المطلب الثاني: الجهود الدولية والمحلية لتحقيق مبدأ الشفافية في الاصلاح المالي

فقد تحدثنا في المطلب الثاني عن الجهود الدولية والمحلية لتحقيق مبدأ الشفافية في الاصلاح المالي.

الفرع الأول: الجهود الدولية لتحقيق مبدأ الشفافية في الاصلاحات المالية

تنظم بعض الاتفاق الدولية مبدأ تعزيز الشفافية المالية إذ إن الفساد يعد من أخطر الجرائم التي تكون على الصعيد المالي، لذا ظهرت منظمات دولية والتي تكون الأداة المساعدة على كشف الفساد وتجريمهُ، ومن هذه المنظمات على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: صندوق النقد الدولي: وكالة متخصصة من وكالات الامم المتحدة وقد نشأ عام ١٤٢٥ وقد نشأ بموجب معاهدة دولية وقع عليها ٢٤ بلد، ويقوم صندوق النقد الدولي بالترويج لحسن التنظيم والإدارة في البلدان والاعضاء ويدعم الصندوق إصلاحات السياسة الاقتصادية والتي من شأنها تحد من نهب الأموال وتحرص على الشفافية في المعاملات الحكومة والقطاع العام، فنجد ان صندوق النقد الدولي قد وضع برامج هامة وقواعد السلوك بشأن الشفافية المالية وتقتضي الشفافية المالية هنا الصراحة المباشرة مع الجمهور من حيث الانشطة المالية التي تقوم بها الحكومة وايضاً تقتضي الشفافية قيام اجراء نقاش عام يؤدي الى زيادة في المعلومات واتاحة المعلومات للجمهور ويتم ذلك من خلال ان يكون الحصول على المعلومات امر ميسورا وان تلتزم الدول بنشر المعلومات المالية في الوقت المناسب وزيادة في مساءلة الحكومة ومن اجل تعزيز مصداقيتها ومن اجل تعزيز المزيد من الشفافية اصدر الصندوق دليل شفافية المالية العامة وان الغاية من تحقيق الشفافية المالية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو عالي الجودة[١١]، حري بالذكر إلى إن العراق يعد من الدول الاعضاء المؤسسين في الصندوق اذ كانت هنالك سلسلة من الاتفاقيات والتي تدعم الإصلاحات المالية في العراق وإن تطبيق العراق للشروط التي يشير اليها صندوق النقد الدولي من شأنه إن يؤدي إلى آثار ايجابية خاصة وإن العراق بحاجة إلى الخبرة الدولية التي يوفرها صندوق النقد الدولي خاصة وأنه قد قدم الدعم إلى العراق في العديد من الجوانب من حيث تقديم القروض والمساعدات [١٢] والتي تنعكس على الاقتصاد العراقي من خلال معالجة العجز في الموازنة العامة وايضاً معالجة الاختلال في ميزان مدفوعاته وإن من هذه الشروط تخفيض الانفاق الحكومي الجاري والغاء القيود المفروضة على الصادرات والواردات ودعم انشطة القطاع الخاص [١٣].

ثانياً: البنك الدولي: يعتبر من أهم المنظمات التي سلطت الضوء على مشكلة الفساد المالي لذا اشار الى ضرورة الالتزام بمعايير الشفافية والمحاسبة من أجل ضمان انفاق امثل للأموال يتألف البنك الدولي من مؤسستين كبيرتين تملكهما الدول الاعضاء ومنها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية وان الغرض من البنك الدولي هو تقييم الدول مؤسساتياً وسياسياً من أجل شملهم في موضوع الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام بل نجد إن البنك الدولي من أول المؤسسات الدولية التي وضعت قائمة سوداء بأسماء الشركات التي جردت من عقود البنك بسبب قيامها في ممارسات فاسدة فنجد من المبادرات المهمة التي قام بها البنك الدولي انشاء لجنة مراقبة الاحتيالات والفساد ومساعدة

الدول في محاربة الفساد ومساعدتها في حال رغبتها في وضع عقوبات رادعة من أجل اصلاح القطاع العام ومنع الفساد المالي [١٤]، بل نجد أنه حدد مفهوم الفساد بانه استغلال المقصود من أجل تحريف التطبيق المخول به للقوانين والقواعد والأنظمة ويكون ذلك عن طريق الإمداد المحظورة وغير الصريح للفساد بالمكاسب الشخصية للموظفين العموميين [١٥]، ويتم ذلك عمل البنك من خلال وضع الإجراءات الوقائية لمنع الفساد من خلال منع وتخفيف حدة الضرر غير اللازم الذي يلحق بالأشخاص او بيئتهم وفي العراق فقد كان دور البنك الدولي بالنص حول الاصلاح من خلال أيجاد البنى التحتية وتأهيل مصادر الموارد الاقتصادية ودعم التعليم والصحة والكهرباء إذ دعم البنك الدولي برامج الإصلاح وايضاً اشترك مع صندوق النقد الدولي من أجل قيام عمليات الإصلاحات المالية إذ أن هنالك الكثير من الدعم المقدم إلى العراق على سبيل المثال قرض مقدم من قبل البنك بقيمة ١٠٠ مليون دولار إلى الحكومة العراقية [١٦]، وغالباً لا يستفاد العراق من هذه القروض الا في تسديد النفقات والحاجات العامة.

الفرع الثاني: الجهود المحلية في العراق لتحقيق مبدأ الشفافية في الاصلاحات المالية

لابد من القول إن على الدول في الوقت الحاضر التوجه نحو وضع آليات من أجل تقليل ظاهرة الفساد المالي فنجد إن المواثيق الدستورية هي أساس في تنظيم مختلف مجالات الحياة سواء كانت من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وفي حال عدم تطبيقها تبقى حبر على ورق، لذا فإن الوثيقة الدستورية تنظم مسائل ذات طبيعة دستورية وقد نظمت مبادئ تظم أمور شكلية يمكن من خلالها اضاءت طابع الشفافية على اعمال الادارة [١٧]، فنجد إن دستور العراق قد اشار في مواضع مختلفة وكثيرة على أهمية الاصلاح المالي وتكريس مبدأ الشفافية فنجد المادة ٢٥ والذي اشارت إلى إن تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي ويكون ذلك وفق اسس حديثة وبما يعزز الاستثمار الكامل وايضاً تشجيع القطاع الخاص وتنميته[١٨]،بل وأكد على أهمية حماية المال العام من قبل جميع المواطنين [١٩]،أشار الدستور على الحكومة الاتحادية صلاحية وضع السياسية النقدية وان يتم ادارتها بشفافية ويكون ذلك بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي [٢٠]، وأكد الدستور على ضرورة وجود هيئات تشرف على الرقابة على المال العام من أجل عدم التلاعب فنجد من أمثلة الهيئات المستقلة في العراق مختصة بالرقابة على الشفافية في الإصلاحات المالية على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: ديوان الرقابة المالية: يعد مؤسسة حكومية غير وزارية ويكون الجهة المسؤولة عن حماية المال العام في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية في الدولة وبالتالي فإن رقابة الديوان لا يعد منحة من قبل الإدارة وإنما يكون بموجب حق يقرره القانون ويمثل تطبيق الجانب العملي لممارسة حق الرقابة، ويمكن تعريفه بأنه هيئة مستقلة مالياً وإدارياً ويكون له شخصية معنوية ويعد أعلى هيئة رقابية مالية والتي ترتبط بمجلس النواب [٢١]فيعد الديوان الجهة المسؤولة عن حماية المال العام بل ويمتد اختصاصه إلى فحص وتدقيق الانفاق العام فنجد إن الديوان وقد بين في مواد كثيرة منه من أجل تكريس مبدأ الشفافية من خلال فحص وتدقيق المعاملات والتصرفات الخاصة بالنفقات والايرادات[٢٢]، فمن خلال تقارير الديوان والتي تعد أهم المخرجات للعمل الرقابي

فهو يعد خلاصة العمل لحالة تستوجب النظر اليها وينتج عنه توصيات وملاحظات ويبين مناطق القصور والضعف من قبل جهات الإدارة ولا يقل أهمية التقرير عن أهمية العمل الرقابي[٢٣]، فقد تم منح المشرع العراقي صلاحيات تمنحه لكشف الانحراف المالي والإداري والتأكد من عمليات الصرف، نلحظ إن رقابة الديوان تكون الرقابة الإدارية اللاحقة على الصرف باستثناء حالة واحدة التدقيق في مبالغ إعادة الأمانة الضريبية الجمركية قبل أن يتم التصرف بها[٢٤]، لذا نرى من الضروري الأخذ بالرقابة السابقة وايضاً ضرورة تفعيل وجود رقابة قضائية إلى جانب الرقابة الإدارية فأن عمل الديوان يستدعي أن تكون هنالك رقابة قضائية.

ثانياً: هيئة النزاهة [٢٥]:وان من أجل منع تفشي ظاهرة الفساد ومكافحته ويتم ذلك من خلال اعتماد برنامج وطني من أجل حماية المجتمع من جرائم الفساد والكشف عن جرائم الفساد بعد ان يتم اصدار احكام القضاء بحقها واعلانها للرأي العام ويكون ذلك من أجل العمل بمبدأ الشفافية ومن اجل وضع اليات وضوابط لتحصين الاقتصاد الوطني من الممارسات السلبية ومن أجل الارتقاء بالمعايير الاخلاقية [٢٦]، وتقوم هيئة النزاهة من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة ببعض الأعمال وايضاً تقوم هيئة النزاهة إلى رفع مستوى النزاهة والحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد وتمارس صلاحياتها في التحقيق الجزائي في اي قضية فساد مالي او اداري ويكون ذلك بواسطة محققيها تحت اشراف قاضي التحقيق [٢٧]، وإن الفساد الإداري يكون له مظاهر عدة منها يكون الامتناع عن تنفيذ العمل أو إن يتم تأدية العمل ولكن بشكل سلبي والمحسوبية و التمييز بين الأفراد أو الاعتداء على المال العام من قبل كبار المسؤولين كأن تمنح قروض بسعر فائدة منخفضة وغيرها مما يؤثر على النظام العام وتهدد استقرار المجتمعات وأمنها[٢٨]، لذا تشترط هيئة النزاهة إقرار الذمة المالية لكبار المسؤولين من اجل مكافحة الفساد تلزم هيئة النزاهة كبار المسؤولين الكشف عن ذممهم المالية والتي تعد من اهم مبادئ الشفافية ويكون ذلك من أجل عدم تضارب المصالح وايضا من اجل اطلاع الشعب على الذمم المالية ومن اجل تعزيز ثقة الشعب بالحكومة والمسؤولين [٢٩]، وايضاً التعاون بين المؤسسات ومن أجل التحقيق في قضايا الفساد من قبل هيئة النزاهة ينبغي ضرورة التعاون بين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة من أجل مكافحة الفساد والتي تتماشى مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد وقد انضم اليها العراق عام ٢٠٠٧.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لمبدأ الشفافية في الإصلاح المالي

وهنا نقسم المبحث إلى مطلبين تحديات تحقيق مبدأ الشفافية المالية إما بالنسبة إلى المطلب الثاني فقد تحدثنا عن الشفافية الضريبية واصلاح النظام المالي في العراق:

المطلب الأول: تحديات تحقيق مبدأ الشفافية المالية: وهنا ينبغي التحدث عن الفساد من ناحيتين وعن اثاره، فنتحدث عن الفساد السياسي اولا ومن ثم عن الفساد المالي:

الفرع الأول: الفساد السياسي: ويكون له اثار سلبية فهو يؤثر على الدولة واجهزتها ويؤدي الى زعزعة ثقة الافراد في المؤسسات، وان وجود الاجهزة الرقابية يعد من الضرورات من اجل تعزيز مفهوم الافصاح وتوفير المعلومات عن الاصلاحات المالية من اجل ان يكون هنالك اطلاع على المعلومات من اجل ان تتوافر ثقافة مجتمعية ومن اوجه الفساد السياسي على سبيل المثال[٣٠]:

١. عدم العدالة في الترقية في المناصب القيادية ويكون هذا القصور في الترقية والتولي في المناصب القيادية فيتم الترقية من وظيفة دنيا إلى وظيفة عليا وليس على أساس الكفاءة وإنما قد يكون على اساس المقابل المالي[٣١].

٢. صعوبة فهم الموازنة العامة في الدولة رغم نشر الموازنة على مواقع الانترنيت وسهولة التعرف على إيرادات الدولة ونفقاتها إلا أنها بحاجة إلى شخص ذو خبرة وكفاءة لفهم الموازنة.

الفرع الثاني: الفساد المالي

ويقصد به كل سلوك يكون نتيجة عمل غير قانوني والذي من شأنه إن يؤدي إلى هدر المال العام وقد يكون القصد منه سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال في مقابل خدمة يكون سبب ظهور الفساد المالي:

١. الأجر المتدني فكلما كانت الاجور كافية كلما قل الفساد المالي

٢. غياب الثقافة المالية وضعف الارادة السياسية وانتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية والذي يكون عن طريق تنفيذ اعمال لصالح الفرد او جماعة او لموظف دون ان يستحق له ويكون ذلك على حساب اشخاص وجهات اخرى، اما الرشوة والتي تكون اتجار الموظف في الوظيفة واستغلالها على نحو معين ويكون ذلك عن طريق الاتفاق مع صاحب الحاجة مقابل الحصول على فائدة أو عطية أو وعد بها يكون ذلك مقابل عمل متعلق بالوظيفة أو الخدمة العامة أو الامتناع عن اداء عمل من الأعمال التي تدخل في نطاق وظيفة الموظف[٣٢].

٣. استغلال الوظيفية للاعتداء على المال العام ويكون ذلك من خلال استغلال الوظيفة من اجل الاستيلاء على اموال الدولة ويعد من أبرز اشكال الفساد واكثرها خطورة، أو قد يكون عن طريق الاسراف في المال العام فقد يتم المنح الاعفاءات من الضريبة لبعض الاشخاص.

المطلب الثاني: الشفافية الضريبية واصلاح النظام المالي في العراق

ويقسم المطلب الى فرعين في الفرع الاول تحدثنا عن الشفافية الضريبية وكيفية اصلاح النظام الضريبي في العراق

الفرع الأول: الشفافية الضريبية

يقصد بالشفافية الضريبية ان يتم عرض على المكلفين القوانين والانظمة والتعليمات الضريبية لذا فإن المكلف بدفع الضريبة يجب إن يعلم متى يتم دفع الضريبة وما الغرض من الضريبة [٣٣]، لذا من اجل تطبيق مبدا الشفافية يشترط ضرورة الاصلاح الضريبي لتجنب أي فساد مالي يقع والذي من شانه ان يؤدي الى هدر في المال العام، لذا ينبغي التعرف على أهم اسباب منع الشفافية الضريبية:

١. التهرب الضريبي عمل يقوم به شخص من أجل تجنب دفع كل او بعض الضريبة ويكون ذلك بشروط واوضاع التي نص عليها القانون وقد يكون بدوافع سلبية التهرب بقصد الغش والتدليس بغية التخلص من الضريبة أو قد يكون التهرب دون قصد الغش ويكون ذلك لا يتضمن مخالفة لقوانين الضريبة، وإن من أسباب التهرب الضريبي السلبي هو المستوى الثقافي المحدود لدى المكلفين بدفع الضريبة وايضاً نظرة المكلفين إلى الضريبة على أنها لا تعود لهم بمقابل.

٢. سوء توزيع الأعمال والمهام الملقاة على عاتق الموظفين داخل الإدارة الضريبة بالشكل الذي يتناسب مع كفاءة موظفيها إذ إن الموظف لا يقاص برتبته، فقد ظهرت الكثير من الاثار السلبية ومنها عدم انجاز المهام المكلفين بها ومن أهم مظاهر نقص الكفاءة كثرة المنازعات الجبائية ويعود سبب ذلك لعدم تحكم الموظف بمختلف القواعد والقوانين المتعلقة بتأسيس مختلف الضرائب وتصفيتها وتحصيلها مما يؤدي إلى زيادة في عمليات التهرب الضريبي وما يؤدي إلى اهدار المزيد من المال العام.

٣. عدم استخدام وسائل التكنولوجية الحديثة والذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات المتعلقة بهذه الإدارات، وايضاً عدم الحصول على المعلومات الوافية أو تبادل المعلومات بين المكلفين.

٤. تخبط الإدارة الضريبية وعدم استقرار التشريعات واللوائح الضريبية، فإن القانون يؤدي إلى إن يلقي بأعبائه على كاهل المكلفين بدفع الضريبة ومن شأنهُ إن يؤثر سلباً على الاستثمار في الدولة.

الفرع الثاني: اصلاح النظام المالي في العراق

المقصود به إصلاح النظام الضريبي التغييرات التي تطرأ على النظام الضريبي من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة، وايضاً إصلاح القوانين المالية في العراق يتم عن طرق منها:

١. استعمال تكنولوجيا الإدارة الضريبية الأتمتة الالكترونية والتي تكون تقنية صنع جهاز أو عملية أو نظام يعمل تلقائياً أي يقصد به الاستعانة بهذه التقنيات من أجل القيام بالمهام الموكل على عاتقها دون تدخل بشري [٣٤]، وإن الأتمتة الإلكترونية تعود بأثار ايجابية يمكن من خلالها حفظ بيانات ومعلومات المكلفين بدفع الضريبة ويتم ذلك من خلال تدوين اسمائهم وعناوينهم ومهنهم والانشطة التي يقومون بها، وايضاً يمكن من خلالها إن يتم معالجة المدفوعات الضريبية، ولكن ما تصطدم به الأتمتة الإلكترونية في الدول النامية وخاصة العراق هو النقص في البنية التحتية الإلكترونية نتيجة انخفاض استخدام التكنولوجية وخاصة في المجالات الاقتصادية وقد يكون سبب ذلك عدم استخدامها لأسباب مالية وهو ارتفاع اسعار تكاليف الاجهزة الالكترونية وقلة الموارد المالية، وقد تكون لأسباب قانونية وهو غياب التشريعات القانونية التي تحدد العقوبات الرادعة من أجل مواجهة كل من ينتهك الخصوصية والسرية في التعاملات الالكترونية[٣٥].

٢. ضرورة تطبيق مفهوم الشفافية على الإدارات الضريبية ووضع معايير صارمة من أجل مكافحة الفساد الإداري من رشوة والتهرب من دفع الضريبة.

٣. ضرورة اطلاع المكلف بدفع الضريبة على كافة القوانين والانظمة والتعليمات التي تهمه، والتي من شأنه منع وقوع النزاع بين المكلف والادارة من عدم علمه بما يجب عليه التصريح به.

٤. نقل المعلومات المالية بشكل دقيق وواضح وتقليل نشر المعلومات المضللة وعدم التباطء في نقل المعلومات[٣٦]، فان نقل المعلومات بشكل واضح من شأنه ان يقلل من مخاطر الاحتيال والتلاعب وايضا يساعد في تطبيق مبدأ المساءلة وبذلك يتحمل الفرد مسؤولية ما يسند اليه من اعمال وما يتتبعها من مهام تتطلب تلك المسؤولية.

٥. شفافية الموازنة العامة وعرضها بطريقة يسهل فهمها فإن الموازنة العامة توافر بيانات دقيقة وواضحة عن النفقات والايرادات العامة ضرورة ان تكون الوثائق دقيقة اذ ان نجاح الموازنة العامة مرهون على مدى سلامة الاجراءات والتقديرات فنجد في العراق وحسب ما اشارت اليه المادة ٦٢/ اولا من دستور العراق النافذ يقدم مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة إلى مجلس النواب لإقراره وايضاً اشارت الفقرة الثانية من ذات المادة إلى اجراء المناقلة بين بنود الموازنة [٣٧]، اما بالنسبة الى قانون الادارة المالية وحسب المادة ٥٠ وبموجبها الزمت وزارة المالية بنشر المعلومات التي تتعلق بالموازنة على المواقع الحكومية الالكترونية من اجل تحقيق مبدا الشفافية[٣٨].

٦. مشاركة منظمات المجتمع المدني والاعلام في مناقشة مشروع الموازنة العامة: ويؤدي ذلك الى زيادة ثقة المستثمرين والمانحين والقصد من ذلك إن تتمكن جميع الاطراف مراقبة المال العام ويكون ذلك من خلال اتاحة البيانات المتعلقة بإعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية.

٧. ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة عن طريق تعزيز المساءلة ويكون ذلك من خلال الجهات التي تمارس عملية الرقابة إذ توجد الكثير من الأجهزة الرقابية فقد تكون عن طريق الرقابة الذاتية أو قد تكون الرقابة النيابية أو غيرها رقابة من قبل هيئات قضائية والتي تعمل على نفس النظام في نفس الوقت [٣٩].

٨. ضرورة انشاء جهاز رقابي مستقل من أجل مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في الإصلاح المالي يضم كافة الجهات الرقابية والذي يكون مستقل عن السلطة التشريعية وايضاً عن السلطة التنفيذية، وإن يستفاد العراق من تجارب الدول منها تجربة بلغاريا منذ عام ١٩٩٧ من أجل مكافحة الفساد وتحقيق مبدأ النزاهة والشفافية، وايضاً تجربة الولايات المتحدة الامريكية من أجل الاصلاح المالي ويكون عن طريق خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة [٤٠]

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحثنا المتواضع نورد اهم النتائج والتوصيات وكما يأتي:

أولاً: النتائج

١. عدم وجود تعريف جامع اتفقت عليه الدول لتعريف الشفافية في الاصلاحات المالية.

٢. من أجل تعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد ومنعه فقد ظهرت جهود دولية من خلال المنظمات الدولية وايضاً عن طريق الجهود المحلية والتي تكون داخل الدولة.

٣. وجود في العراق هيئات مستقلة متمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة تكون مهمتها التدقيق من أجل مكافحة الفساد وتطبيق مبدأ الشفافية.

٤. ان من التحديات التي تواجه تطبيق مبدأ الشفافية قد يكون بسبب الفساد المالي أو قد يكون بسبب الفساد السياسي.

٥. قد تكون من اسباب عدم الشفافية الضريبية في العراق بسبب عدم استخدام التكنولوجية وقد يكون بسبب التهرب الضريبي أو سوء توزيع الوظائف على عاتق الموظفين داخل الإدارة الضريبية.

ثانياً: التوصيات

وهنا سوف نتحدث عن أهم التوصيات

١. ضرورة استخدام التكنولوجية الأتمتة الإلكترونية التي من شأنها إن تعود بأثار ايجابية يمكن من خلالها حفظ البيانات والمعلومات الخاصة بالمكلفين بدفع الضرائب.

٢. ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني والاعلام في مناقشة مشروع الموازنة العامة والقصد من ذلك إن تتمكن جميع الاطراف مراقبة المال العام ويكون ذلك من خلال اتاحة البيانات المتعلقة بإعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية.

٣. ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة: عن طريق تعزيز المساءلة ويكون ذلك من خلال الجهات التي تمارس عملية الرقابة عن طريق الرقابة الذاتية أو قد تكون الرقابة النيابية أو غيرها رقابة من قبل هيئات قضائية والتي تعمل على نفس النظام في نفس الوقت.

٤. من الضروري الأخذ بالرقابة السابقة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وايضاً ضرورة تفعيل وجود رقابة قضائية إلى جانب الرقابة الإدارية فأن عمل الديوان يستدعي أن تكون هنالك رقابة قضائية.

٥. انشاء جهاز رقابي مستقل من أجل مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في الإصلاح المالي يضم كافة الجهات الرقابية والذي يكون مستقل عن السلطة التشريعية وايضاً عن السلطة التنفيذية، وإن يستفاد العراق من تجارب الدول منها تجربة بلغاريا منذ عام ١٩٩٧ من أجل مكافحة الفساد وتحقيق مبدأ النزاهة والشفافية، وايضاً تجربة الولايات المتحدة الامريكية من أجل الاصلاح المالي ويكون عن طريق خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة.

الهوامش:

(١) فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، اطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، قسم العلوم الإدارية، الرياض، ٢٠١٠، ص١٤-١٥.

(٢) د. فوزية برسولي و د. محمد جوبر، الشفافية والإفصاح كآلتين لمكافحة الفساد الإداري والمالي، بحث في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ص١٥٢.

(٣) د. حسن عبد الرحيم السيد، الشفافية في قواعد واجراءات التعاقد الحكومي في دولة قطر، مجلة الشريعة والقانون، العدد التاسع والثلاثون، ٢٠٠٩، ص٥٩.

(٤) محمد غريبي، الشفافية الضريبية اداة لتعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية، المجلد ٧، العدد ٢، السنة ٢٠٢٠، ص٩٩٧.

(٥) أحمد بن محمد بن علي الفيومي والحموي أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، ص٧١٥.

(٦) سورة البقرة، اية ٢٧٤.

(٧) جيهان حسن احمد، دور السلطة التشريعية في الرقابة على الأموال العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١١.

[٨] د. ستار جابر عيدان، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٩، العدد٤٢، ص٤٨٨.

[٩] ستار شدهان شياع، الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص١٠.

[١٠] د. ستار جابر عمران، مصدر سابق، ص٤٨٩.

[١١] د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، اليات المجتمع الدولي في مكافحة الفساد، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩، ص٣٢٥.

[١٢] ستار شدهان شياع، مصدر سابق، ص١٢١.

[١٣] مروه حسن هادي المسعودي، الاصلاح المالي وسياسات التقشف التوسعي في دول مختارة وامكانية الافادة منها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢١، ص٩٨.

[١٤] بوزام رمزي، دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الجزائر لقانون الاعمال، المجلد٣، العدد٢، ٢٠٢٢، ص٩٤.

[١٥] د. أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، ٢٠١٦، ص٥٣.

[١٦] ستار شدهان شياع، مصدر سابق، ص١٢٢.

[١٧] د. حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري، بيروت، ٢٠١٩، ص١١٩.

[١٨] المادة ٢٥ دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ

[١٩] المادة ٢٧ من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥.

[٢٠] المادة ١١٠/ ثالثا من دستور جمهورية العراق النافذ لعام ٢٠٠٥.

[٢١] المادة ٥ من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١، منشور على مجلة الوقائع العراقية، العدد ٤٢١٧، ٢٠١١.

[٢٢] المادة ١٠ من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١.

[٢٣] د. عبد الرؤوف جابر، مصدر سابق، ص١٨٠.

[٢٤] نصت المادة ٣١/ثانياً على أن (ترتبط تشكيلات الرقابة والتدقيق الداخلي العاملة في وحدات الانفاق كافة فنياً بوزارة المالية الاتحادية).

[٢٥] المادة ١٠٣ والمادة ١٠٢ من دستور جمهورية العراق النافذ لسنة ٢٠٠٥.

[٢٦] أحمد حبيب الخبط العباسي، هيأة النزاهة في العراق حكم القانون والبحث عن العدالة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص٨٦.

[٢٧] د. فيصل إياد فرج الله، مصدر سابق، ص٣٥.

[٢٨] د. أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص ٦٢.

[٢٩] د. مازن ليلو راضي، اصول القضاء الاداري، ص٦٨.

[٣٠] د. أحمد مصطفى صبيح، المصدر السابق، ص١٤٢.

[٣١] د. فلاق محمد و د. حدو سميرة احلام، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري –تجارب دولية –، بحث منشور على مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٥ص٢٠.

[٣٢] د. ماهر عبد شويش الدرة، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١٩، ص٤٨.

[٣٣] الهادي خضراوي، الشفافية الضريبية اداة لتعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية، المجلد ٧، العدد٢، ٢٠٢٠، ص٩٩٨.

[٣٤] د. صلاح حامد محمد حسنين، تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها المحتملة على النظام الضريبية دراسة تحليلية، بحث منشور على مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد الرابع والأربعون، ٢٠٢٤، ص٢٥٤.

[٣٥] سامي عبد الله عزب واحمد سليمان ياسين الصفار، دور أتمتة النظام الضريبي الكمركي في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة من اجمالي الناتج المحلي، بحث منشور على الموقع https://hjuoz.uoz.edu، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠.

[٣٦] د. أسماء كسري، الشفافية المالية ودورها في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦ص١٤٩.

[٣٧] المادة ٦٢/ اولاً وثانياً دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

[٣٨] ينظر المادة ٥٠/ثانيا من قانون الادارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل.

[٣٩] د. أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص ١٢١.

[٤٠] بحث منشور على الموقع الالكتروني http://www.transparency.org، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٥، ساعة ٢:١٨ ظهراً.

المصادر

اولا: الكتب

١) أحمد بن محمد بن علي الفيومي والحموي أبو العباس، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.

٢) د. أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

٣) أسماء كسري، الشفافية المالية ودورها في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.

٤) د. حميد حنون، مبادئ القانون الدستوري، بيروت، ٢٠١٩.

٥) د. عبد الرؤوف جابر، دور رقابة ديوان المحاسبة دراسة قانونية مقارنة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، ١٩٩٧.

٦) د. وسام نعمت ابراهيم السعدي، اليات المجتمع الدولي في مكافحة الفساد، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٩.

ثانيا: الرسائل

١) أحمد حبيب الخبط العباسي، هيأة النزاهة في العراق حكم القانون والبحث عن العدالة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٤.

٢) مروه حسن هادي المسعودي، الاصلاح المالي وسياسات التقشف التوسعي في دول مختارة وامكانية الافادة منها في العراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠٢١.

ثالثا: الاطاريح

١) ستار شدهان شياع، الاصلاحات السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.

٢) فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، اطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، قسم العلوم الإدارية، الرياض، ٢٠١٠.

رابعا: الدساتير والقوانين.

١) دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ.

٢) قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (٣١) لسنة ٢٠١١.

٣) قانون الادارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ (المعد).

خامسا: المجلات العلمية

١) بوزام رمزي، دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد، مجلة الجزائر لقانون الاعمال، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٢.

٢) حسن عبد الرحيم السيد، الشفافية في قواعد واجراءات التعاقد الحكومي في دولة قطر، مجلة الشريعة والقانون، العدد التاسع والثلاثون، ٢٠٠٩.

٣) د. ستار جابر عيدان، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية، مجلة الادارة والاقتصاد، ٢٠٢٩، العدد ٤٢.

٤) سامي عبد الله عزب واحمد سليمان ياسين الصفار، دور أتمتة النظام الضريبي الكمركي في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة من اجمالي الناتج المحلي، بحث منشور على الموقع https://hjuoz.uoz.edu، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/١٠.

٥) د. صلاح حامد محمد حسنين، تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها المحتملة على النظام الضريبية دراسة تحليلية، بحث منشور على مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد الرابع والأربعون، ٢٠٢٤.

٦) فوزية برسولي ود. محمد جوبر، الشفافية والإفصاح كآلتين لمكافحة الفساد الإداري والمالي، بحث في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية.

٧) د. فلاق محمد ود. حدو سميرة احلام، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري –تجارب دولية، بحث منشور على مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٥.

٨) محمد غريبي، الشفافية الضريبية اداة لتعزيز الثقة بين المكلف والادارة الضريبية، المجلد ٧، العدد ٢، السنة ٢٠٢٠.